لجنة (8+8) تقر استئناف أعمالها اليوم وقيادي مؤتمري يكشف عن أسباب مقاطعة حزبه

رئاسة الحوار توجه بسحب تقرير فريق الجيش والأمن وتشكّل لجنة تحقيق بعد تزوير أحد بنوده

رئيس الفريق تقدم باعتذار شفوي ووجّه بتشكيل لجنة تحقيق لكشف من قام بإضافة الجزئية التي تحدثت عن تحفظ الإصلاح

مماحكات سياسية بفريق الجيش والأمن

•جلسة الامس استمعت لتقرير أسس بناء الجيش والأمن

أقر اجتماع للجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية - عُقد مساء أمس الأول - استئناف اجتماعات اللجنة ظهر اليوم الاثنين على أن تستغل المدة الزمنية الفاصلة لإجراء الاتصالات اللازمة مع مكوني حزب المؤتمر الشعبي العام والحراك الجنوبي السلمي بهدف حملهما على استئناف مشاركتهما وإنهاء مقاطعتهما.

وكشف مصدر خاص لـ»مارب برس» عن ترحيل جلسة اللجنة المصغرة (8+8) بعد تغيب ممثلي الحراك الجنوبي وحزب المؤتمر الشعبي العام عن الجلسة التي عقدت مساء السبت.

وهو ما ينفي صحة الأنباء التي تحدثت عن عودة ممثلي الحراك الجنوبي الملتزمين بتعليق أعمالهم بمؤتمر الحوار، إلى المشاركة بالمؤتمر وحضورهم جلسة لجنة التفاوض التي يشرف عليها المبعوث الأممي إلى اليمن جمال بن عمر وفريقه الأممي.

بلال الجرادي

«لقد تفاجئنا اليوم في التقرير النهائي لفريق الجيش والأمن أنه تم التزوير والتلاعب بطريقة متعمدة القصد منها تشويه صورة الإصلاح والإساءة إلى مواقفه الوطنية والمعززة للنضال للسلمي».

• عبدالرزاق الهجري
مندوب الإصلاح في الجلسة العامة من رئاسة مؤتمر الحوار

وقال المصدر - الذي فضل عدم الكشف عن اسمه - إن اللجنة المصغرة استأنفت أعمالها، مساء السبت، بحضور بن عمر، وذلك لبحث الحلول المقترحة لحل القضية الجنوبية في إطار مؤتمر الحوار الوطني.. وأكد أن اللجنة أقرت إجراء مزيد من التواصل والجهود لإقناع ممثلي مكوني المؤتمر والحراك الجنوبي للعودة إلى أعمال اللجنة وحضور الجلسة التي ستنعقد الاثنين المقبل.

أسباب المقاطعة

إلى ذلك كشف القيادي المؤتمري أحمد الكحلاني عن أسباب مقاطعة حزب المؤتمر الشعبي العام لجلسة أعمال اللجنة المصغرة (8+8)، الخاصة بحل القضية الجنوبية بقوله: «إن ممثلي المؤتمر الشعبي العام لم يقاطعوا أي من جلسات فريق القضية الجنوبية أو اللجنة المصغرة منذ بداية أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل ,إلا أنه ونتيجة لطرح بعض القضايا التي تمس بالوحدة وتخالف نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن 2014 و2051، والذي سبق لممثلي المؤتمر الشعبي العام أن أوضحوا في حينه أن تلك المخالفات لا يمكن أن يقبل بها المؤتمر الشعبي العام، ومنها عدم التحاور تحت مسميات شطرية أو الجلوس على أساس شمالي جنوبي وبأن ما يتم هو حوار بين مكونات سياسية وليس تفاوضاً بين طرفين.

وقال القيادي المؤتمري: «ورغم الوعود المتكررة بأن تلك القضايا سيتم استبعادها إلا أن شيئاً من ذلك لم يتم»، لذلك تغيب ممثلو المؤتمر الشعبي العام في فريق اللجنة المصغرة عن الحضور حتى يتم التأكد أن مثل تلك الخروقات والمخالفات لن تتضمنها وثيقة الحلول والضمانات باعتبار أن طرحها من حيث المبدأ يعتبر مخالفة صريحة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وقراري مجلس الأمن (2014، 2051)، والتي نصت جميعها على وجوب الحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن.

بند مزور

في سياق منفصل أكد عضو فريق الجيش والأمن حميد الخليدي أن تقرير الفريق أورد بنداً تم تعديله وتزويره بهدف تشويه حزب الإصلاح.

وقال الخليدي - في تصريح خاص لـ»مأرب برس»: إن البند الذي تحدث عن سحب كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة أينما وجدت اضيف له فقرة نصت على تحفظ حزب الإصلاح على البند.. مشيراً إلى أن الإصلاح لم يُبدِ أي تحفظ على ذلك، بل كان ممن أقر هذا البند وتوافق عليه، وأن من قام بالتزوير هدف إلى تشويه الحزب واتهامه بامتلاك ترسانة من السلاح.

ونوّه الخليدي أن رئيس الفريق تقدم باعتذار شفوي على ما اعتبره خطأ لا يعلمه، ووجه بتشكيل لجنة تحقيق لكشف من قام بإضافة الجزئية التي تحدثت عن تحفظ الإصلاح.

ووجهت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني، بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ورود بند مزور في تقرير فريق الأمن والجيش يهدف إلى تشويه التجمع اليمني للإصلاح لدى الرأي العام، بناء على طلب قدمه مندوب الإصلاح في الجلسة العامة عبد الرزاق الهجري.

وكان فريق الأمن والجيش بمؤتمر الحوار الوطني، قد ضمن في البند الـ 16 في تقريره النهائي، ما يلي: «سرعة حصر كافة أسلحة القوات المسلحة الثقيلة المتوسطة والخفيفة والمتفجرات والمعدات والآليات التي نهبت أو صرفت أو بيعت أو تم التصرف بها بأي شكل مخالف للقانون من مخازن الجيش والأمن وكافة الوحدات العسكرية واتخاذ الإجراءات الحاسمة لاستعادة كافة تلك الأسلحة من كافة الأطراف التي استولت عليها».

لكن هذا البند زور بطريق متعمدة وأُضيف في نهايته بين قوسين (تحفظ عليها الإصلاح)، وهو ما يعد تشويها بصورة مباشرة للإصلاح والإساءة إلى مواقفه الوطنية.

واعتبر عضو مؤتمر الحوار، عبدالرزاق الهجري، بأن هناك أيادي خفية تعبث بوثائق مؤتمر الحوار الوطني لتشويهه ولتعطي رسائل للمجتمع خطيرة تهدد مخرجات الحوار الوطني وتعطي انطباعًا سيئًا عن المخرجات وممن لا يروق لهم نجاح مؤتمر الحوار الوطني.

وقال الهجري - في تصريح له: «لقد تفاجئنا اليوم في التقرير النهائي لفريق الجيش والأمن في جلسة أنه تم التزوير والتلاعب بطريقة متعمدة القصد منها تشويه صورة الإصلاح والإساءة إلى مواقفه الوطنية والمعززة للنضال للسلمي».

وطالب الهجري بصفته مندوب الإصلاح في الجلسة العامة من رئاسة مؤتمر الحوار في كلمة له على المنصة، بتشكيل لجنة تحقيق في عملية التزوير والإساءة ومعاقبة من قام بها والاعتذار رسميًا من قبل فريق الجيش والأمن عما حدث.

وبدوره وجه رئيس الجلسة نائب رئيس مؤتمر الحوار سلطان العتواني بتشكيل لجنة تحقيق بهذه القضية، وإعادة طباعة التقرير من جديد وإعادة توزيعه على أعضاء المؤتمر في الجلسة التالية، وإعادة نشره بصفته وثيقة رسمية للمؤتمر.

وأرجع رئيس فريق الأمن والجيش يحيى الشامي في تعليق له على المنصة، هذه القضية إلى أنه خطأ مطبعي، مقدمًا اعتذار شفهي عن هذا الخطأ.

واستطرد الهجري الحديث على أن عملية التزوير خطأ مطبعي «كلام غير مقبول»، ولابد من قيام لجنة التحقيق بمهامها، وأن تعلن اللجنة نتائج التحقيق في جلسة رسمية لمؤتمر الحوار، مطالباً بالكشف عن الجهة التي قامت بهذه العملية للرأي العام.

وأضاف: من قام بهذا التزوير يريد الإساءة للإصلاح والدفع بالمجتمع اليمني وقواه المختلفة إلى الاقتتال، والصراع وتهديد الأمن الاجتماعي.

وأكد الهجري بأن الإصلاح طالب بقضية حصر الأسلحة والتحقيق فيها خلال المرحلة القادمة التي تم نهبها وصرفها بدون وجه حق سواء أكانت تلك التي بيعت من مخازن القوات المسلحة والأمن أو التي سلمت للمليشيات».

واختتم تصريحه بالقول: «الإصلاح من أكثر الأحزاب تأكيداً على ضرورة نزع سلاح المليشيات والمجاميع المسلحة، والدولة هي المعنية بتنفيذ هذا الحق وإعادتها إلى ممتلكات الدولة».

إلى ذلك ناقش مؤتمر الحوار الوطني في جلسته المنعقدة - أمس الأحد - في إطار الجلسة العامة الثالثة برئاسة نائب رئيس المؤتمر سلطان العتواني تقرير فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن.

وقدم رئيس الفريق اللواء يحيى الشامي عرضًا في مستهل التقرير لنشاطات الفريق وآلية عملة خلال المرحلة الثانية.

وقال: «حين اجتمع المؤتمر في بداية جلساته العامة وتوزع إلى فرق عمل متخصصة كان فريق أسس بناء الجيش والأمن ودورهما إحدى تلك الفرق التسع التي حددت أهدافها.. وتوضحت مهامها وانطلقت في أداء واجباتها، وحيث إن عظمة الشعوب في عظمة جيوشها وقوة الأمم من قوة وإيمان أبنائها».

وأوضح أن الفريق باشر عمله الدؤوب مستشعرًا بعظم المسؤولية وجسامة الأهداف السامية، وحدد أهدافه العامة والتفصيلية للفترتين الأولى والثانية.

وبمنظمات المجتمع المدني وأساتذة وطلبة الجامعات واستيعاب الكثير من أطروحاتهم ووجهات نظرهم وهمومهم ومشاكلهم»..

من جانبه قال: حاتم أبو حاتم - رئيس اللجنة المصغرة بفريق الجيش والأمن - إن التقرير الذي قدمه الفريق اليوم خلاصة لعمل متواصل استمر لأكثر من ستة أشهر شهدت خلافات وصراعات بعد أن انتقل انقسام الجيش من المتاريس إلى طاولة الحوار.

وفيما يخص أبرز النقاط التي ركز عليها التقرير قال: أبو حاتم «هو التوافق على تحييد الجيش من الصراعات والعمل السياسي، وعدم المشاركة في الانتخابات فالولاء الجيش لله وللوطن لا لفئة أو قبيلة أو حزب يعمل بالدستور ويحمي ولا يحكم».

واستطرد بالقول: «أوجد التقرير أيضاً معالجات للاختلالات التي يعيشها الجيش في ظل الأسماء الوهمية سواء للأفراد أو الضباط لأن الجيش حسب الأرقام ما يقارب 500 ألف مع أن العاملين في الميدان ما يقرب 100 ألف فقط، وأن الرتب العليا هي الأكثر من ذلك لأن تلك الرتب كانت بالحوالات حسب الولاءات».

مؤتمر الحوار يواصل أعماله غداً.. والثلاثاء إجازة

الخليدي: تقرير الفريق أورد بندًا تم تعديله وتزويره بهدف تشويه حزب الإصلاح

حلول صعدة

وفي موضوع آخر قالت نبيلة الزبير رئيس فريق صعدة: إن لجنة الحلول والضمانات بالفريق أقرت أن يكون اليوم الاثنين موعدا للانتهاء من أعمال اللجنة والتوقيع ورفع التقرير النهائي للفريق للتصويت النهائي بعد ذلك.

وأضافت الزبير: «أن ذلك القرار جاء بموافقة كل المكونات عدا مكون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.. آملة أن تسير الأعمال وفق الجدول المحدد لها».

وكانت لجنة الحلول والضمانات قد أقرت 60 نقطة كحلول لقضية صعدة خلال فترة عملها الماضية.